الأمم المتحدة S/2022/803

مجلس الأمن

Distr.: General
28 October 2022
Arabic
Original: English

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره 1970 (2011) وجميع قراراته اللاحقة المتعلقة بليبيا، بما في ذلك القرارات 2259 (2015) و 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2629 (2022) و 2647 (2022)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بعملية سياسية شاملة يقودها الليبيون ويتولون زمامها وتيسّرها الأمم المتحدة ويدعمها المجتمع الدولي، بما في ذلك بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في جميع أنحاء ليبيا في أقرب وقت ممكن، ***وإذ يلاحظ*** أن جميع أصحاب المصلحة الليبيين قدموا في السابق ضمانات قوية لدعم واحترام استقلال العملية الانتخابية ونزاهتها، وكذلك نتائج الانتخابات، ***وإذ يعرب*** عن تأييده لاستئناف تيسير المشاورات بين الليبيين من أجل تهيئة الظروف والأوضاع الملائمة، بما في ذلك تهيئة بيئة آمنة، لإجراء الانتخابات على أساس دستوري وقانوني، من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء الوضع الأمني في ليبيا، ولا سيما الاشتباكات العنيفة المتكررة بين الجماعات المسلحة في منطقة طرابلس، التي أسفرت عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وعن تدمير البنية التحتية المدنية، ***وإذ يدعو*** جميع الأطراف إلى الحفاظ على الهدوء السائد في الميدان،

وإذ يعرب عن إدانته الشديدة للاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان وعواقبها على السكان المدنيين، ***وإذ يهيب*** بجميع الأطراف أن تمتنع عن تلك الممارسات وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاع المسلح،

وإذ يسلّم بالدور الهام للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية في دعم الأمم المتحدة، ***وإذ يشير*** إلى القرار 2616 (2021)، ***وإذ يعرب عن القلق*** إزاء تأثير النزاع على البلدان المجاورة، بما في ذلك من جراء التهديدات الناشئة عن النقل غير المشروع للأسلحة وتكديسها وإساءة استخدامها بما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، وعن تدفق الجماعات المسلحة والمرتزقة، ***وإذ يشجع*** على تعزيز الدعم الدولي والتعاون الإقليمي بين ليبيا والبلدان المجاورة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك لجنة بناء السلام، دعما لبناء السلام والحفاظ على السلام في البلد والمنطقة،

وإذ يعرب عن قلقه من التهديد الناجم عن تسريب الأسلحة والذخائر وانتشارها في ليبيا، مما يقوض الاستقرار، ***وإذ يهيب*** بالمؤسسات الليبية الرئيسية أن تتخذ، بدعم من الأمم المتحدة، خطوات لتأمين

الرجاء إعادة استعمال الورق

المخزونات وإدارتها بفعالية، وتطهير المناطق الخطرة من الذخائر المتفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب، وحماية المدنيين من المخاطر الناجمة عن الانفجارات العرضية في مواقع الذخائر،

وإذ يؤكد ضرورة التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة وجميع الجهات المسلحة ذات الصلة من غير الدول وتسريحها وإعادة إدماجها، في إطار نهج متكامل وشامل ومتسق إزاء بناء السلام، بما يشمل عودة أعضائها إلى بلدانهم الأصلية، ***وإذ يؤكد كذلك*** أن ذلك ينبغي أن يشمل التنسيق الإقليمي ويأخذ في الاعتبار احتياجات وأولويات بناء السلام، ***وإذ يسلم*** بضرورة التخطيط لإصلاح قطاع الأمن، وإنشاء هيكل أمني شامل وموحد وخاضع للمساءلة بقيادة مدنية لليبيا ككل، ***وإذ يدعو*** السلطات الليبية إلى التعاون وإحراز تقدم بشأن هذه المسألة،

وإذ يحث المؤسسات والسلطات الليبية على كفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية على جميع المستويات، بما في ذلك المناصب القيادية، وفي جميع الأنشطة وعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات السياسية الشاملة والانتقال الديمقراطي وحل النزاع وبناء السلام، وإذ يقر بالحاجة إلى حماية المرأة ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة والعاملات في مجال بناء السلام من التهديد والانتقام، ***وإذ يشجع بشدة*** جميع الأطراف على تهيئة بيئة آمنة ومواتية لأعضاء المجتمع المدني، بمن في ذلك أولئك الذين يقومون بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، للاضطلاع بعملهم باستقلال ودون تدخل لا موجب له، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، وللتصدي لجميع أشكال التهديد والمضايقة والعنف، ومكافحة خطابات الكراهية الموجهة ضدهم، وكذلك لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وفقا للالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي، ***وإذ يدعم*** الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل تيسير انخراط النساء من مختلف أطياف المجتمع الليبي ومشاركتهن على نحو أوسع نطاقا في العملية السياسية والمؤسسات العامة، ***وإذ يقر*** بأن العملية السياسية ينبغي أن تشمل جميع الليبيين، بمن فيهم الشباب والمجتمع المدني،

وإذ يشير إلى أن موارد ليبيا من النفط هي موارد لصالح جميع الليبيين، ويجب أن تظل تحت السيطرة الحصرية للمؤسسة الوطنية للنفط، ***وإذ يدعو*** جميع الأطراف إلى السماح للمؤسسة الوطنية للنفط بأداء عملها دون تعطيل أو تدخل أو تسييس، ***وإذ يشير*** إلى أهمية الرقابة الليبية على المؤسسات الاقتصادية والمالية لليبيا، مما يشمل المسؤولية عن كفالة أن تُدار الإيرادات في جميع أنحاء البلد بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة،

وإذ يعيد تأكيد أهمية إنشاء آلية يقودها الليبيون تجمع بين أصحاب المصلحة من جميع أنحاء البلد لتحديد أولويات الإنفاق وكفالة إدارة إيرادات النفط والغاز بطريقة شفافة ومنصفة وخاضعة للمساءلة في ظل رقابة ليبية فعالة، ***وإذ يكرر تأكيد*** دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في المساعدة على توطيد الترتيبات الاقتصادية المتخذة من جانب المؤسسات الليبية،

وإذ يؤكد من جديد عزمه على كفالة أن تتاح للشعب الليبي ولصالحه، في مرحلة لاحقة، الأصول المجمدة عملا بالفقرة 17 من القرار 1970 (2011)،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية في ليبيا، بما في ذلك مستويات المعيشة المتدنية وعدم كفاية الخدمات الأساسية، وحالة المشردين داخليا، بما في ذلك عدم قدرة المشردين داخليا على العودة إلى ديارهم بسبب مخاطر المتفجرات والتهديدات الانتقامية، ***وإذ يعرب كذلك*** عن قلقه البالغ إزاء تهريب المهاجرين واللاجئين والاتجار بالبشر عبر ليبيا، وإزاء الحالة التي يواجهها المهاجرون واللاجئون، بما في ذلك الاحتجاز

التعسفي وسوء المعاملة وتعرضهم للعنف الجنسي والجنساني، ***وإذ يؤكد*** أهمية معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، ***وإذ يرحب*** بالعمل الذي تنهض به البعثة في تنسيق عملية تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين ودعمها، ***وإذ يدعو*** السلطات الليبية إلى اتخاذ فورًا تدابير لمنع التعذيب والعنف الجنسي وغيره من أشكال سوء المعاملة أثناء الاحتجاز، وإلى اتخاذ خطوات نحو إغلاق مراكز احتجاز المهاجرين والقيام على وجه السرعة بالتخفيف من معاناة جميع الناس في ليبيا من خلال الإسراع في توفير الخدمات العامة في جميع أنحاء البلد، ***وإذ يحث*** جميع الأطراف على السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق وتيسير ذلك،

وإذ يشير إلى القرار 2510 (2020) الذي طالب جميع أطراف النزاع بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ***وإذ يشدد*** على وجوب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان،

وإذ يحث جميع الأطراف على تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعلى منع ومواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ***وإذ يدعو*** السلطات الليبية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والجنساني، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 1325 (2000)،

وإذ يشير إلى أهمية حماية الأطفال، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واتخاذ التدابير المناسبة في هذا الصدد، ***وإذ يعرب عن القلق*** إزاء الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال في ليبيا رغم اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ولا سيما تلك التي تنطوي على قتل الأطفال وتشويههم، واختطاف الأطفال، والعنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال، وتجنيد الأطفال أو استخدامهم، ***وإذ يحث*** جميع الأطراف على منع ووقف هذه الممارسات فورا،

وإذ يرحب بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2025، الذي يبرهن على التزام أصحاب المصلحة الليبيين والأمم المتحدة بالعمل معًا من خلال نهج يقوم على الترابط بين العمل في المجال الإنساني وفي مجال التنمية وبناء السلام لمعالجة الأسباب الهيكلية للهشاشة والاحتياجات الإنسانية المتبقية بهدف دفع عجلة التغيير المفضي إلى التحول والانتقال إلى السلام والتنمية المستدامين في جميع أنحاء البلد، دعما لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى أنه خلص، في قراره 2213 (2015)، إلى أن الحالة في ليبيا لا تزال تشكّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

1 - ***يُقرّر*** أن يمدّد حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة لكي تنفذ الولايةَ المنوطة بها على النحو المبيّن في القرار 2542 (2020) والفقرة 16 من القرار 2570 (2021)؛

2 - ***يرحب*** بتعيين عبد الله باثيلي ممثلا خاصا للأمين العام في ليبيا ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ويحث جميع الأطراف الليبية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على التفاعل البنّاء والتام مع الممثل الخاص للأمين العام من أجل تنفيذ ولايته؛

3 - ***يكرر*** طلبه إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل (S/2021/716)، بما في ذلك بتعزيز استخدام الاتصالات الاستراتيجية لدعم أنشطة البعثة، ***ويكرر كذلك طلبه*** أن تقوم البعثة، في سياق تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي، باستكشاف جميع الطرق الممكنة لزيادة الكفاءة وإعادة توزيع الموارد المتاحة، بسبل منها ترتيب الأولويات وإعادة تحديد المهام والموارد، حسب الحاجة وعند الاقتضاء، ***ويطلب*** إلى الأمين العام أن يطلع المجلس على آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي في التقارير المطلوب تقديمها في الفقرة 11 من هذا القرار؛

4 - ***يشير*** إلى خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي، ***ويأسف*** لأن عددا من نواتجها المتوخاة لم يُنفذ بعد، ***ويؤكد*** أن الأهداف والمبادئ الناظمة المبينة في هذه الخارطة، ولا سيما في المواد 1 و 2 و 6 منها، لا تزال مهمة للعملية السياسية، بما في ذلك المبادئ المتعلقة بالمسؤولية المالية ومكافحة الفساد والشفافية، ***ويرفض*** الأفعال التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب أعمال عنف أو حدوث مزيد من الانقسامات في ليبيا، ***ويُدرك*** رغبة الشعب الليبي في أن يقرّر من يحكمه من خلال الانتخابات، ***ويحث*** المؤسسات السياسية الليبية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على الاتفاق على خريطة طريق لإجراء هذه الانتخابات في أقرب وقت ممكن في جميع أنحاء البلد، على أساس دستوري وقانوني، من خلال الحوار والحلول الوسط والتفاعل البنّاء على نحو شفاف وشامل للجميع بهدف تحقيق أمور تشمل تشكيل حكومة ليبية موحّدة قادرة على ممارسة الحكم في جميع أنحاء البلد وتمثل الشعب الليبي بأكمله؛

5 - ***يرحب*** بالدعم المقدم من الأمم المتحدة للمفوضية الوطنية الليبية العليا للانتخابات، ***ويشجع*** على مواصلة تقديم هذا الدعم لتمكين المفوضية من إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في جميع أنحاء ليبيا؛

6 - ***يؤكد*** أهمية إجراء عملية وطنية للحوار والمصالحة تكون جامعة وشاملة للجميع وقائمة على مبادئ العدالة الانتقالية، ويرحب بالجهود التي بذلها المجلس الرئاسي لإطلاق عملية المصالحة الوطنية، وبدعم الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، بما في ذلك لتيسير عقد اجتماع بشأن المصالحة الوطنية في ليبيا خلال الأشهر المقبلة، ***ويعترف*** بالدور الهام للمنظمات الإقليمية الأخرى، بما فيها جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، ***ويهيب*** بالمؤسسات والسلطات الليبية المعنية أن تنفذ تدابير لبناء الثقة لتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية ناجحة، بسبل منها كفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية وإشراك ممثلي الشباب والمجتمع المدني في جميع الأنشطة وعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة؛

7 - ***يشدد*** على أنه لا يمكن أن يكون الحل في ليبيا عسكرياً، ***ويهيب*** بجميع الأطراف أن تمتنع عن القيام بأعمال عنف أو أي أعمال أخرى يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات وتفاقم النزاعات وتقويض العملية السياسية أو وقف إطلاق النار في ليبيا المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والذي ينبغي تنفيذه على أكمل وجه؛

8 - ***يشير*** إلى أن التدابير المنصوص عليها في القرار 1970 (2011)، بصيغته المعدلة بقرارات لاحقة، تنطبق على الأفراد والكيانات الذين تقرر لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة أنهم يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو تعرقل أو تقوض النجاح في إنجاز عملية الانتقال السياسي في البلد، أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال، بما في ذلك عن طريق عرقلة الانتخابات أو تقويضها،

ويطالب بأن تمتثل جميع الدول الأعضاء امتثالا تاما لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار 1970 (2011)، بصيغته المعدلة بموجب قرارات لاحقة؛

9 - ***يحث*** جميع الدول الأعضاء على الاحترام الكامل لسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية؛

10 - ***يهيب*** بجميع الأطراف أن تنفذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 تنفيذا كاملا، بما في ذلك خطة العمل التي اتفقت عليها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في جنيف في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021 والمقرر تنفيذها تنفيذا متزامنا ومتدرجا ومتوازنا على مراحل، ***ويحث*** الدول الأعضاء على احترام ودعم التنفيذ الكامل للاتفاق بسبل منها سحب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا دون مزيد من التأخير؛

11 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن كل 60 يوما تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

12 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.